# التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية

**أ.علي قابوسة**

**جامعة الوادي- الجزائر**

**أ.د. يوسف قريشي**

**جامعة ورقلة ، الجزائر**

**ملخص :**

يؤدي التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما، و فعالا في اقتصاديات البلدان، فهو يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة الذي يتفاقم يوما بعد يوم، مما أدى إلى الاهتمام به ومن الواضح انه يقوم أيضا بدور فعال في التطور و النمو الاقتصادي للدول .

**الكلمات المفتاحية:** التمويل المصرفي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

**Abstract:**

Lead bank financing for small and medium enterprises play an important role, and effective in the economies of countries, it contributes to raising the gross domestic product, in addition to its contribution to the eradication of the problem of unemployment, which worsens by the day, which led to the interest in him and it is clear that he is also an active rolling the development and economic growth of nations..

**Keywords**: bank financing, small and medium-sized enterprises

## تمهيد:

نهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التمويل المصرفي على التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى قدرتها على المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار الاجتماعي، وهذا من خلال المؤسسات المصرفية التي تلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية كما يبقى هدف تعدد الأساليب والمعايير التي تستخدمها البنوك في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هدف واحد هو اختيار أحسن تلك المؤسسات و أفضلها بغية تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني والرقي به إلى أعلى مستوى، و رغم هذا الهدف النبيل يبقى تعدد هذه المعايير عائق أمام المؤسسات إذا لم يتم استخدامها بشكل جيد من طرف البنوك، حيث تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية مناسبة و فعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف و خلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل من خلال منح القروض المختلفة للمؤسسات الاستثمارية وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتحديد المشكلة الرئيسية والمتمثلة في :

ما مدي فعالية دور التمويل المصرفي في المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ومستوي البطالة باعتبارهما احد المؤشرات التي تستخدم لقياس التنمية الاقتصادية.وقد قسمت هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

**المحور الأول:** التمويل المصرفي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المحور الثاني:**التحليل باستخدام النماذج القياسية.

**المحور الثالث :** بناء وتقدير النموذج القياسي

## أولا : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور التمويل فيها:

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان، وتونس 100 عاملا و الجزائر 49 عاملا الي 250 عاملا رغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:
بعض الدول تعرفها على أنها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.

أما في بلدان شرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد

عمالها أقل من 100 عامل

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل

ويعرف البعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المؤسسات التي يدخلها حجمها دائرة المؤسسات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية [1].

## 1- أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق[2].

## 2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإختصار :

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف ، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و ينمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.

سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية[3].

## ثانيا: التحليل باستخدام النماذج القياسية.

يعتبر الاقتصاد القياسي احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بتطبيق النظرية الاقتصادية من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية من أجل اختبار الفروض والتقدير والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقد ارتبط الاقتصاد القياسي ارتباطا وثيقا بتحليل الانحدار الذي يدرس قياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر.

وتعتبر النماذج القياسية أهم أدوات الاقتصاد القياسي المستخدمة لتوصيف الظواهر الاقتصادية المدروسة، والنموذج القياسي هو عبارة عن علاقة «معادلة» أو منظومة من العلاقات الرياضية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وتسهل وصف طبيعة العلاقة بينها بصورة خالية من التعقيد وممثلة للواقع، ويمكن إبراز أهمية النموذج القياسي في النقاط التالية :

1- التقدير الكمي لتأثير العوامل والمتغيرات على الظاهرة الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه.

2- القرارات المتخذة استناداً إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج وعلاقات دقيقة ومعنوية وتقديرات منطقية ومختبرة.

3- سهولة قراءة الظواهر حيث يعتبر النموذج اختصاراً واضحاً ورقمياً للعلاقة بين المتغيرات.

4- يعمل الاقتصاد القياسي على استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين، وكذلك يقيس العلاقة الحقيقية، ومدى الارتباط الفعلي، وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات.

5- يمكن من خلال النماذج القياسية التنبؤ بتغيرات الظاهرة المدروسة بتغير العوامل المؤثرة عليها وبتغير الزمن.

6- عند تقدير دوال الإنتاج على المستوى الجزئي، يمكن تقدير تأثير كل عامل من العوامل المؤثرة على الإنتاج وتحديد المقادير المثلى من كل عامل التي يجب إضافتها للحصول على أعلى إنتاجية وأقل تكلفة.

ويقوم الباحث عادة، عند بناء النموذج القياسي، بتقديم تعريف نظري لكافة المتغيرات الداخلة في المعادلة أو النموذج القياسي المحدد، وعند تسجيل النموذج في صورته الرياضية، تتم إضافة المتغير العشوائي الذي يمثل تأثير العوامل غير القابلة للقياس والتقدير[4].

سوف ينصب اهتمامنا في هذه الدراسة علي دراسة التأثير الكمي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

فإن اغلب القروض الممنوحة لهذه المؤسسات، هي قروض تهدف في الأساس إلي تحفيز الاستثمار وتخفيض وطأة البطالة ، بالإضافة إلى أهميتها في تعزيز الطلب الفعال وزيادة الثروة ونمو الناتج المحلي الإجمالي . لهذا ستتحدد المتغيرات في هذا النموذج بناء على ذلك، حيث سندرس مستوى التأثير الكمي لحجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من معدلات البطالة كمتغير تابع وكذلك مستوى التأثير الكمي لهذه القروض على الناتج المحلي الإجمالي.

## ثالثا: بناء وتقدير النموذج القياسي

إن التمهيد السابق يساعدنا بشكل كبير على فهم بناء النموذج القياسي وذلك من خلال وضع علاقات منطقية اقتصاديا بين المتغيرات بحيث يمكننا معرفة اتجاه العلاقة ، وأشارت المقدرات من معرفة المتغير التابع من المتغير المستقل كما تساعدنا أيضا في اختيار بعض المتغيرات التي قد نحتاج إلى إدخالها في النموذج لمعالجة بعض المشكلات الإحصائية .

وبحكم أننا نهدف من هذه الدراسة في الأساس إلى معرفة الدور الذي تلعبه القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، فإننا نعتقد بناء على المعطيات الاقتصادية على أن هناك متغيرات اقتصادية ستتأثر بصورة كمية بها ، ومن هذه المتغيرات : معدل البطالة السنوي في الاقتصاد الجزائري ، الناتج المحلي الإجمالي . أي أن هذه المؤشرات هي دالة في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[5].

$$GDP = f(L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$UR = f(L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ششير العلاقة رقم (1) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) -GROSS DOMESTIC PROD UCT هو دالة في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LOANS)، ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما من البلدان خلال فترة زمنية تقدر عادة بسنة.

أما العلاقة رقم (2) فتشير إلى أن معدل البطالة Unemployment Rate (UR) هو دالة كذلك في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LOANS).

ولدواعي إحصائية بحتة سوف نضيف متغيرا آخر للمعادلة الأولى وهو اجمالى الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري ، نظرا لتقديرنا المسبق بمستوى المشكلات الإحصائية التي قد تنجم عن حذف بعض المتغيرات.

وبالتالي سيصبح الناتج المحلي دالة في كل من القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك حجم الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري.

وسيصبح شكل العلاقة (1) كما يلي :

$$GDP = F(L , CR )$$

حيث تعبر (CR) عن إجمالي الائتمان الكلي.

## 1- تقدير معلمات النموذج وتحليل نتائجه:

من خلال العلاقة رقم (1) في المناقشة السابقة يمكننا وضع معادلة تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والمعادلة التي نقترحها بالخصوص هي معادلة خطية على النحو التالي:

حيث: $$GDP_t = a_0 + a_1 L_t + a_2 CR_t + E_t$$

$GDP_t$ : ترمز للناتج المحلي الإجمالي للجزائر في السنة (t)

$L_t$ : ترمز للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس السنة (t)

$CR_t$ : ترمز لإجمالي الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري في السنة ذاتها (t)

$E_t$ : ترمز للمتغير العشوائي .

أما ( $a_0$ ، $a_1$ ، $a_2$ ) فترمز لمعلمات النموذج التي يتم تقديرها في المعادلة وسيكون لقيمتها وإشارتها دلالة هامة في التحليل والتنبؤ الاقتصاديين . وذلك من خلال معرفة اتجاه العلاقة ومقدارها .

وقد قمنا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) نظرا لأنها تتميز بالخصائص التالية:

1- انعدام القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي

2- التجانس

3- عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

4- عدم الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والأخطاء العشوائية.

الجدول التالي يمثل القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الاجمالي والائتمان الكلي ومعدل البطالة خلال الفترة 1992-2007

**الجدول رقم 1:** القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الاجمالي والائتمان الكلي ومعدل البطالة خلال الفترة 1992-2007

| السنوات | القروض بالمليون دينار جزائري (L) | الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالمليون دينار جزائري (GDP) | حجم الائتمان الكلي في الجزائر بالمليون دينار جزائري (CR) | معدل البطالة السنوي في الجزائر(%) (U) |
|---|---|---|---|---|
| 1992 | 76004 | 1074695 | 412269 | 27 |
| 1993 | 77121 | 1189724 | 220207 | 27 |
| 1994 | 96749 | 1487404 | 305808 | 28 |
| 1995 | 102473 | 2004995 | 565616 | 31 |
| 1996 | 128753 | 2570030 | 776814 | 28 |
| 1997 | 108262 | 2780170 | 741203 | 29 |
| 1998 | 169193 | 2830491 | 905857 | 27 |
| 1999 | 214526 | 3238198 | 1150143 | 28 |
| 2000 | 284166 | 4123514 | 993053 | 26 |
| 2001 | 337219 | 4260811 | 1077699 | 25 |
| 2002 | 550208 | 4537691 | 1266042 | 24 |
| 2003 | 587780 | 5264187 | 1379473 | 23 |
| 2004 | 674731 | 6127454 | 1534389 | 17 |
| 2005 | 881615 | 7498628 | 1777446 | 15 |
| 2006 | 1055694 | 8423021 | 1904102 | 14 |
| 2007 | 1124201 | 9620063 | 2008833 | 12 |

المصادر:1- منشورات المصرف المركزي الجزائري 2007

## 2- الكتاب السنوي للإحصاء الصادر عن الأمم المتحدة

هذا بالإضافة إلى أن طريقة المربعات الصغرى سوف تقلل الفرق بين القيم الفعلية للمقدرات وقيمتها النظرية أو المقدرة.

المعادلة الأولى : $GDP_t = 397714 + 4.16\,L_t + 1.98\,CR_t$

$(1.36) \qquad (5) \qquad (3.72)$

$R^2 = 97\% \qquad F = 343$

DW = 1.71

إن الإشارات الموجبة في المعادلة السابقة تدل على توافقها مع ما جاء في النظرية الاقتصادية ، حيث يعطي ذلك دليلا على العلاقة الطردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي من جهة والقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إجمالي الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري من جهة ثانية . لذلك فإن المعادلة تعد مقبولة من الناحية الاقتصادية .

أما من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ مايلي:

أولا: من خلال اختبار (t) نجد أن المعلمتين ( $a_2$ ، $a_1$ ) تعتبران معنويتان عند مستوى 5% أما المعلمة ( $a_0$ ) فهي معنوية عند مستوى 1% . وقد تم معرفة ذلك من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع قيمة (t) الجدولية عند مستويي المعنوية المذكورين ، وعند درجة حرية : = N-K 13 = 16-3 ) ) حيث اتضح أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) الجدولية، لذلك فإن قيم المعلمات لا تؤول إلى الصفر .

ثانيا: من خلال اختبار (F) نقوم بمقارنة قيمة ( F ) المحسوبة من المعادلة مع قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية ، (N-k = 16-2=14) في البسط و( ( k-1 = 3-2 حيث اتضح أن ( Ftable = 6.2) ، وهي اقل من قيمة (F) المحسوبة في المعادلة أي أننا نقبل معنوية النموذج ككل .

ثالثا: تعاني الكثير من النماذج القياسية من الارتباط الذاتي بين حدي الخطأ في مشاهدتين متتاليتين، وهذا ما يجعل النتائج متحيزة وغير مطابقة للواقع. لذلك قمنا بقياس مستوى الارتباط الذاتي للنموذج ، معتمدين على إحصائية (دربن واتسون : Dirbin watson) واتضح على أن النموذج لا يعاني مشكلة ارتباط ذاتي ، حيث إن قيمة (DW) المحسوبة من المعادلة تقع في منطقة القبول وبالتالي نقبل الفرض القائل بأن النموذج لا يعاني مشكلة ارتباط ذاتي .

رابعا: تشير قيمة ( $R^2$ ) إلى أن نسبة ( 97% ) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي يكون مسئولا عنها التغير الحاصل في المتغيرين المستقلين ، أما نسبة (3%) الباقية فيكون مسئولا عنها متغيرات أخرى غير محددة في النموذج.

نستنتج من العلاقة السابقة مدى تأثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بمستوى القروض الموجه للاستثمار سواء على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو على مستوى إجمالي القروض الكلية لمختلف القطاعات.

ويوضح معامل المتغير المستقل ( $L_t$ ) الذي يعبر عن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنه كلما تغير بنسبة (4.16%) فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يمثل المتغير التابع، يستجيب لهذا التغير بنسبة (1%).

أما معامل المتغير المستقل ( $\mathbb{R}_t$ ) ، الذي يعبر عن إجمالي الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري،

فيوضح انه كلما تغير بنسبة تصل إلى (1.98%) ، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتغير تبعا له بنسبة (1%) .

لذلك يمكننا القول أن النتيجة الهامة التي توصلنا إليها من هذه المعادلة، تشير إلى أن القروض الموجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان لها دور في تنمية الناتج المحلي الإجمالي. وعند وضع سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع النمو في هذا الناتج درجة واحدة فإنه فيلزمنا مضاعفة مستوى القروض الممنوحة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أربع مرات.

أما بالنسبة لإجمالي القروض أو الائتمان الكلي للاقتصاد الجزائري الممنوح لمختلف القطاعات فقد كان له التأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أننا عندما نرغب في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة واحدة فإنه يلزمنا زيادة إجمالي الائتمان بنسبة تقترب من الضعفين(1.98).

أما من خلال العلاقة رقم (2) الموضحة سابقا والتي تربط ما $U_t = b_0 + b_1 L_t + E_t$ بين مستوى البطالة في الاقتصاد الجزائري باعتباره متغيرا تابعا ، وإجمالي القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها متغيرا مستقلا ، فإننا نقترح لقياس تلك العلاقة النموذج الخطي المبسط التالي:

حيث:

$U_t$ : يرمز لمعدل البطالة السنوي في الاقتصاد الجزائري خلال السنة (t)

$L_t$ : ترمز لإجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس الفترة (t)

$E_t$ : ترمز للمتغير العشوائي .

وبعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى على البيانات في الجدول السابق توصلنا إلى المعادلة التالية:

المعادلة الثانية : $U_t = 30.2 - 0.16 L_t$

(T = (49) (-13

$R^2 == 92\%$ $F = 195$

DW = 1.6

المعادلة تتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية حيث تدل الإشارة السالبة في المعادلة على العلاقة العكسية بين القروض الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها ستساهم في خلق وظائف

شغل وتحفيز الاقتصاد وبين معدلات البطالة السنوية في الاقتصاد الجزائري.

أما من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ مايلي :

أولا : يشير اختبار (t) ألي أن المعلمتين ( $b_1$ ، $b_0$ ) معنويتان عند مستوى 5% وذلك عند مقارنة (t) المحسوبة للمقدرتين مع قيمة ((t الجدولية عند درجة حرية : df = N-K =16-2=14)) وعند مستوى معنوية 5% ، حيث كانت قيمتها (1.7 )وهي أقل من قيمتها المحسوبة لكل من المعلمتين ( $b_1$ ، $b_0$ ). اى أن قيمتيهما لا تؤولان إلى الصفر.

ثانيا : توضح إحصائية ( F ) معنوية النموذج ككل ، حيث كانت قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية ( ( N-K = 16-2=14 في المقام و ((K-1=2-1=1 في البسط تساوي (6.1) وهي اقل من قيمة (F) المحسوبة من المعادلة ، لذلك يمكننا القول أن قيمة المعلمتين ( $b_0$ ، $b_1$ ) لا تؤولان معا إلى الصفروان النموذج ككل معنويا.

ثالثا : بالنسبة لإختبار (دربن واتسون( (Dirbin Watson) الذي يقيس مشكلة الارتباط الذاتي بين حدي الخطأ لمشاهدتين متتاليتين ، فيتضح أن النموذج لبايعاني هذه المشكلة ، حيث تقع قيمة DW)) المحسوبة داخل منطقة القبول ، وبالتالي نقبل الفرض القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل .

رابعا: تدل قيمة ( $R^2$ ) إلى أن (92 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع كان مسئولا عنه التغير الحاصل في المتغير المستقل أما (8%) الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى غير محددة في النموذج.

و من أهم النتائج التي نستخلصها من المعادلة السابقة هو الاستنتاج بأن معدلات البطالة السنوية في الجزائر تتأثر عكسيا بمستوى القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويشير معامل المتغير المستقل ( $L_t$ ) الذي يرمز للقيمة الإجمالية لهذه القروض إلى انه عندما تتغير بنسبة (0.16%)، فإن معدلات البطالة السنوية في الجزائر تنخفض بنسبة 1 % .

وختاما فإننا نستنتج من النموذج القياسي في المعادلتين المقدرتين إلى أهمية القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في التنمية الاقتصادية، خاصة من خلال مؤشري الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة السنوي الذين يعتبران من أهم مقاييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما تعطي المعادلتين قيما كمية يمكن الاعتماد عليها في معرفة مستويات التغير لمختلف المتغيرات ، وهو ما يساعد على وضع السياسات الاقتصادية السليمة.

## المراجع:


1. علي قابوسة ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره عن الناتج المحلي الجزائري،رسالة ماجستير،أكاديمية الدراسات العليا ،ليبيا 2003 ص20
2. Dale .W .jorgenson .econometric studies of investment behavior . A survey journal of economic literature.9 (December 1971) 113841- .
3. عبد العزيز فهمي هيكل: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
4. هيثم الزعبي: أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000.
5. خطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص4.
6. منشورات المصرف المركزي الجزائري 2007
7. الكتاب السنوي للإحصاء الصادر عن الأمم المتحدة .